



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

تحليل سياسات | 9 تشرين الثاني/نوفمبر، 2020

دور الجيش المتغير في المشهد السياسي الجزائري: من صعود بوتفليقة إلى رئاسة تبون

بلقاسم القطعة

دور الجيش المتغير في المشهد السياسي الجزائري: من صعود بوتفليقة إلى رئاسة تبون

سلسلة: تحليل سياسات

9 تشرين الثاني/ نوفمبر، 2020

بلقاسم القطعة

باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. حاصل على ماجستير في الدراسات الإقليمية من جامعة الجزائر (2016)، وآخر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية من معهد الدوحة للدراسات العليا (2018). تتركز جل اهتماماته في دراسة العلاقات الدولية والأمن، كما يهتم بالبحث في موضوع الدولة الجزائرية ونظام الحكم فيها. نُشر له العديد من الأوراق التحليلية، وبعض الدراسات المحكمة.

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2020

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعية والعلوم التطبيقية والتاريخ الإقليمي والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاث فهو يولي اهتماماً لدراسة السياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربية أو سياسات دولية تجاه المنطقة العربية، وسواء كانت سياسات حكومية، أو سياسات مؤسسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربية بأدوات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، وبمقاربات ومنهجيات تكاملية عابرة للتخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قومي وإنساني عربي، ومن وجود سمات ومصالح مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربي، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحققها، كما يطرحها كبرامج وخطط من خلال عمله البحثي ومجمل إنتاجه.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع الطرفة، منطقة 70

وادي البنات

ص. ب: 10277

الظعائن، قطر

هاتف: +974 40354111

www.dohainstitute.org

المحتويات

1	مقدمة
1	أولاً: ما قبل الحراك: بوتفليقة و«الجنرالات»
5	ثانياً: منعطف الحراك وصدام الجيش مع الرئاسة
9	ثالثاً: الحركة داخل الجيش منذ تولي عبد المجيد تبون السلطة
10	1. حركة إنهاء المهمات/ التعيينات
12	2. حركة الترقيات
13	3. «تفكيك شبكة قايد صالح»
14	خاتمة
15	المراجع

مقدمة

تبحث هذه الورقة في العلاقة بين الجيش والسياسة في الجزائر، في ضوء الحراك الشعبي الذي انطلق في 22 شباط/فبراير 2019، والذي انفجر في وضعٍ كانت فيه المعادلة الأمنية في الجزائر مكونة من جيشٍ كان يبدو في حالة وفاقٍ مع الرئيس وخارج السلطة السياسية الفعلية، وجهاز مخابرات أُلقِ بالحق بالرئاسة.

تفترض الدراسة أن البنية العسكرية - المدنية التي قام الحراك في إطارها، هي وليدة معركة طويلة من فرض النفوذ والسيطرة، خاضها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة منذ حكم الجزائر، في نيسان/أبريل 1999؛ إذ بدأت معركته مدعومةً من المخابرات ضد قادة الجيش، وانتهت بتطويعها عبر تثبيت الفريق أحمد قايد صالح على رأسها، وانتهت بمعركة أخرى مدعومة من الجيش ضد المخابرات أدت إلى إلحاقها بالرئاسة وإقالة مديرها القومي محمد مدين (الجنرال توفيق) الذي سيطر على الجهاز منذ عام 1990، واستبداله بعثمان طرطاق (الجنرال بشير) الذي عُيّن في أيلول/سبتمبر 2015. وعقب استقالة بوتفليقة في نيسان/أبريل 2019، وفي خضمّ الحراك الشعبي، ضمّ قايد صالح المخابرات إلى هيئة الأركان وأقال مديرها، وعيّن قرييين منه على رأسها (واسيني بوعزة في الأمن الداخلي، وكمال الدين رميلي في الأمن الخارجي، والعقيد نبيل في مديرية أمن الجيش). ورث الرئيس عبد المجيد تبون الواقع المؤسسي الأمني الذي أوجده قايد صالح، وعمل على المحافظة عليه، مع إحداث حركة واسعة من الإقالات والتعيينات، بدت باعتبارها معركةً ضد الفساد بهدف توسيع قاعدة شرعيته من جهة، وتصحيح وضع غير دستوري أسسه قايد صالح من جهة أخرى.

أولاً: ما قبل الحراك: بوتفليقة و«الجنرالات»

حكم عبد العزيز بوتفليقة الجزائر (1999-2019) عقب أزمة أمنية دامية استمرت عقدًا كاملاً، كان طرفاها المؤسسات الأمنية للدولة من جهة، والجماعات المسلحة من جهة أخرى⁽¹⁾، ومنطلقها الرئيس إقدام قيادة الجيش على إلغاء نتائج الدورة الأولى للانتخابات التشريعية، وإيقاف المسار الانتخابي وملاحقة قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ الفائزة بالانتخابات؛ ما أفقد جبهة التحرير الوطني السيطرة على النظام، التي كانت لها منذ استقلال الجزائر في تموز/يوليو 1962، باعتبارها «الحزب الواحد» والجهاز الأيديولوجي للدولة الذي يتكئ على شرعية ثورية بسبب دورها في حرب الاستقلال (1954-1962)، وكونها خزان الكوادر المدنية البيروقراطية التي تمسك بزمام الإدارة من الرئاسة إلى البلديات⁽²⁾.

يستمد الجيش في الجزائر شرعيته من الثورة التحريرية، باعتباره امتداداً لجيش التحرير الوطني الذي خاض حرب الاستقلال⁽³⁾. وحافظ على هذه الشرعية وعززها بشرعية الإنجاز في مرحلة الاستقلال كونه المؤسسة الأقوى في البلاد، والبيروقراطية الأكثر تنظيماً. وقام الجيش، كما هي الحال بالنسبة إلى الكثير من الجيوش في المنطقة العربية، بأدوار تنموية⁽⁴⁾ في السنوات الأولى من الاستقلال، عبر استغلال الخزان البشري الآتي من استمالة الشباب إلى الانخراط في صفوفه، أو عبر التجنيد الإجباري. لكن، تعرّضت هاتان الشرعيتان (الثورية

1 ينظر:

Frédéric Volpi, *Islam and Democracy: The Failure of Dialogue in Algeria* (Virginia: Pluto Press, 2003).

2 James D. Le Sueur, *Algeria since 1989: Between Terror and Democracy* (Halifax/ Winnipeg: Fernwood Publishing; London/ New York: Zed Books, 2010), p. 14.

3 Flavien Bourrat, "L'Armée algérienne: Un État Dans l'État?" *Les Champs de Mars*, vol. 1, no. 23 (2012), p. 22.

4 "بموجب دستور 1963، أصبح الجيش [...] أداةً للثورة مكلفةً بالمساهمة في تنمية البلاد والمشاركة في مناحي النشاط الاجتماعي والاقتصادي المختلفة". ينظر: الطاهر سعود، "أدوار الجيش في مراحل الانتقال في الجزائر"، في: الجيش والسياسة في مرحلة التحول الديمقراطي في الوطن العربي (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019)، ص 807.

والإنجاز التنموي والبناء)، لأول أزمة في إثر أحداث تشرين الأول/ أكتوبر 1988؛ والتي كانت عبارة عن حراك شعبي يطالب بتغييرات في بنية النظام الحاكم المبني على نظام الحزب الواحد؛ حيث قُتل نحو 500 شخص⁽⁵⁾.

لم تكن الرئاسة، ممثلةً في الشاذلي بن جديد وجبهة التحرير وكوادرها، قادرة على احتواء الأحداث، في الوقت الذي امتنعت قيادة الجيش عن الزج بنفسها أكثر في القمع والمجازفة بما بقي من سمعة المؤسسة التاريخية؛ ما سهل العملية الإصلاحية الأولى في الجزائر، التي عبّدت الطريق أمام «واحدة من أكثر تجارب الانتقال الديمقراطي أصالة» في المنطقة، بحسب تعبير فردريك فولبي⁽⁶⁾، حيث صدر أول دستور ديمقراطي في عام 1989، وسمح أول مرة بتأسيس جمعيات سياسية، لتفقد بذلك جبهة التحرير الوطني احتكارها المجال السياسي وتتحول إلى حزبٍ سياسي في نظامٍ تعددي، بعد أن كانت جهازاً أيديولوجياً⁽⁷⁾ يُسير الدولة.

فشلت المخابرات في تقدير الموقف حينها، خاصةً في ما يتعلق بالشعبية المتزايدة للتيار الإسلامي ونفوذه المتصاعد في الشارع، لكنها في الوقت نفسه عمدت إلى اختراق الأحزاب كافة بما في ذلك الجبهة الإسلامية للإنقاذ؛ ولا يفهم انتقال بعض كوادرها جبهة التحرير الوطني إلى معسكر الإسلاميين حينها، إلا من خلال استراتيجية الاختراق التي تبنتها الأجهزة الأمنية. وبفعل هذه الاستراتيجية، أوجد الجيش والمخابرات معاً شركاء مدنيين على الأرض، خاصةً أولئك الذين يُعرفون أنفسهم «ديمقراطيين»؛ وسهل خطاب الجبهة الإسلامية الشعبوي وغير المطمئن في ما يتعلق بالنظرية إلى نظام الحكم الديمقراطي وجدوى الانتخابات وتطبيق الشريعة، هذا التوافق الذي حصل بين قطاع مهم من القوى الحزبية والأجهزة الأمنية، ما أعطى شرعيةً ظرفية لسلك الجيش والانقلاب الذي حصل لاحقاً، ودفع الشاذلي بن جديد إلى الاستقالة⁽⁸⁾.

شكل التدخل المباشر للجيش في الحياة السياسية، وما تلا ذلك من سنواتٍ من انعدام الاستقرار الأمني، أزمة الثانية في علاقته بالسياسة؛ إذ أصبحت القيادة العسكرية والأمنية مكشوفةً أمام الداخل والخارج، بعد أن كانت تحكم خلف رؤساء جبهة التحرير الوطني وكوادرها. وحاولت قيادة الجيش استمالة بوتفليقة للحكم في أواسط التسعينيات، لكنها فشلت في التوصل إلى اتفاق معه؛ إذ كان بوتفليقة، بحسب رشيد تلمساني، لا يزال يحمل ضغينة إقصائه من حكم الجزائر بعد وفاة الرئيس هواري بومدين، واختيار الشاذلي بن جديد الذي لم تكن لديه طموحات سياسية أو رغبة في الحكم. فاوض بوتفليقة قيادة الجيش على ممارسة سلطة الرئاسة كاملة، ورفض أن يكون بحد تعبيره «ربع رئيس»⁽⁹⁾، نظراً إلى معرفته التامة بنفوذ الجيش وسموه على الرئاسة والأحزاب معاً.

شعرت قيادة الجيش أنها ما زالت تملك هامشاً للمناورة؛ فمن جهة، كان المجتمع تحت تأثير استقطابٍ حاد، تُغذيه عمليات الشيطنة والتخويف من الإسلاميين من طرف التحالف الذي نشأ بين الأحزاب العلمانية والأجهزة الأمنية؛ ومن جهة أخرى لم تكن الأزمة الأمنية حينها قد نضجت بالقدر الذي تضطر قيادة الجيش إلى أن تكون مستعدة للاستسلام لبوتفليقة. ووجدت هذه القيادة آنذاك ضالتها في اليمين زروال الذي بعد أن قاد الجزائر في المرحلة الانتقالية، أصبح رئيساً بعد انتخابات تشرين الثاني/ نوفمبر 1995⁽¹⁰⁾. حاول زروال إدارة الأزمة

5 رشيد تلمساني، "الجزائر في عهد بوتفليقة: الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية"، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، أوراق كارنيغي، العدد 7 (كانون الثاني/يناير 2008)، ص 2، شوهد في 2020/9/7، في: <http://bit.ly/2Xx3d0u>

6 Volpi, p. 128.

7 في سياق تحليله الوضع في الجزائر في مرحلة الأحادية الحزبية (1962-1988)، يرى الباحث الجزائري رشيد تلمساني أن جبهة التحرير الوطني كانت "جهازاً أيديولوجياً للدولة وليس حزباً سياسياً عادياً"، ينظر:

Rachid Tlemçani, "Policing Algeria under Bouteflika: From Police State to Civil State," in: Yahia H. Zoubir (ed.), *The Politics of Algeria: Domestic Issues and International Relations* (Oxfordshire/ New York: Routledge, 2020), p. 143.

8 تلمساني، ص 3.

9 Tlemçani, p. 155.

10 سعود، ص 817.

الأمنية والوصول إلى حل، عبر طرحه قانون الرحمة في عام 1995⁽¹¹⁾، لكن جناح الاستئصاليين⁽¹²⁾ في المؤسسة العسكرية مارس عليه ضغوطاً عدة، انتهت بإعلانه عن إجراء انتخابات رئاسية مسبقة.

عاد بوتفليقة إلى الواجهة من جديد، لكن المعادلة كانت قد تغيرت، حيث أنهكت الأزمة الأمنية الجيش وفككت المجتمع ودمّرت الاقتصاد وأدخلت الجزائر في حالة من العزلة الدولية، بفعل تصاعد الاهتمام الدولي بها، خاصة في أوساط الحقوقيين والإعلاميين الذين عملوا على لفت الأنظار إلى المجازر والمذابح التي كانت تحدث في العاصمة الجزائر وضواحيها، خاصة «مجزرة بن طلحة»⁽¹³⁾ التي وقعت في ليلة 22 - 23 أيلول/سبتمبر 1997، جنوب العاصمة. ولعل التخوف الرئيس لدى قيادة الجيش كان المتابعات التي قد تلاحقها إذا ما فتحت تحقيقات دولية حول ما حدث في الجزائر طوال سنوات الحرب الأهلية.

كان بوتفليقة الرجل المناسب لإبعاد شبح الملاحقات الدولية عن قيادة الجيش الضالعة في ما اصطلح عليه في النصوص الرسمية بـ «المأساة الوطنية»، وما عرف إعلامياً بـ «العشرية السوداء»؛ إذ كانت له علاقاته الدولية التي اكتسبها من خبرته بصفته وزير خارجية الرئيس هواري بومدين، ومن سنوات منفاه في الخارج. ويشير كثيرون من الباحثين إلى أنه اشترط على قيادة الجيش أن يحصل على نسبة أصوات في انتخابات نيسان/أبريل 1999 تفوق تلك التي حصل عليها اليمين زروال في انتخابات 16 تشرين الثاني/نوفمبر 1995. وبالفعل حصل على نسبة 73.8 في المئة، مقارنة بـ 61 في المئة التي حصل عليها زروال⁽¹⁴⁾. لم يكن فوزه، إذًا، نتيجة تبارٍ ديمقراطي نزيه، بل عاد من منفاه ليكون رئيساً للجزائر باعتباره مرشح قيادة الجيش، أو مرشح «التوافق»؛ والتوافق هنا لا يُحيل إلى الطبقة السياسية، إنما إلى توافقٍ حصل بين أجنحة الجيش والمخابرات (الاستئصاليون وأولئك الذين قبلوا بالحوار مع الجماعات المسلحة). وسهل انسحاب المرشحين الستة الآخرين (أحمد طالب الإبراهيمي، وعبد الله جاب الله، وحسين آيت أحمد، ومولود حمروش، ومقداد سيفي، ويوسف الخطيب) من الانتخابات حصول بوتفليقة على كرسي الرئاسة⁽¹⁵⁾.

وجد بوتفليقة الخريطة الأمنية في الجزائر كالتالي: قوات شرطة ضعيفة تابعة لوزارة الداخلية؛ وهيئة أركان منهكة تبحث عن تسويات؛ يقابلها تغول لجهاز المخابرات المسمى «دائرة الاستعلام والأمن» Département du Renseignement et de la Sécurité, DRS، الذي أسس في عام 1990 برئاسة محمد مدين، المعروف بـ «الجنرال توفيق»؛ واكتسب هذا الجهاز قوته أولاً من وضعه المُبهم والضبابي ضمن هيكلية المؤسسات الأمنية، حيث لم تكن لديه قيادة واضحة ونظامٌ تجنيدٍ وسلمٌ وظيفي واضح، ومن الخبرة التي اكتسبها طوال سنوات الحرب على الإرهاب، ولاحقاً تزايد نفوذه في المراحل الأولى من حكم بوتفليقة بسبب أدواره في التنسيق الأمني للجزائر مع العالم في إطار جهود مكافحة الإرهاب في إثر التقارب الجزائري - الأميركي، عقب هجمات 11 سبتمبر 2001⁽¹⁶⁾.

11 نقصد بقانون الرحمة الأمر رقم 95 - 12 الصادر في 1995/2/25 من الرئيس اليمين زروال، الذي يتضمن تدابير الرحمة في حق المتورطين [المدنيين] في العمليات الإرهابية، التي تشمل (بحسب الحالة) الإعفاء من المتابعة وتخفيف العقوبات. ينظر: لونييسي علي، "قراءة للنصوص القانونية الجزائرية المعنية بمكافحة الإرهاب"، مجلة العارف، السنة 11، العدد 21 (كانون الأول/ديسمبر 2016)، ص 56 - 59.

12 يشير إلى الجنرالات الذين تبنا الخيار العسكري في مواجهة الجماعات المسلحة، معتقدين أن هذا الخيار كافٍ وحده لحل الأزمة الأمنية، يقابله جناح آمن بالتفاوض بهدف الخروج من الأزمة.

13 انتشرت في وسائل الإعلام العالمية (خصوصاً الفرنسية)، صورة لسيدة جزائرية تبكي أقرباءها ضحايا مذبحه بن طلحة في مقبرة زميرلي في العاصمة، في صبيحة 28 أيلول/سبتمبر 1997؛ أصبحت هذه السيدة رمزاً من رموز قسوة الحرب الأهلية الجزائرية ووحشية الجماعات المسلحة؛ وعرفت في وسائل الإعلام الغربية بـ "مادونا الجزائر". ينظر:

Benjamin Stora, *La Guerre invisible: Algérie, années 90*, La Bibliothèque du Citoyen (Paris: Presses de Sciences Po, 2001), p. 7.

14 تلمساني، ص 16.

15 "زروال يؤكد إجراء الانتخابات اليوم: انسحاب المنافسين الستة لـ بوتفليقة"، البيان، 1999/4/15، شوهد في 2020/9/10، في: <https://bit.ly/33j69ht>

16 تلمساني، ص 17.

عرف بوتفليقة أن فتح معركة نفوذ وسيطرة ضد المخابرات ستكون محسومةً سلفاً للأخيرة، بسبب سيطرتها على الإعلام ونفوذها داخل الأحزاب والجسد البيروقراطي للدولة، وامتلاكها وسائل ضغط على الجميع، بما في ذلك الجنرالات⁽¹⁷⁾. لذا فضل أن يكسبها في صفه في معركته المفصلية مع قيادة الجيش، لكنه عمد قبل ذلك إلى تقديم تنازلات إليها (أي قيادة الجيش)، تصبّ في طمأنئة مخاوفها من الملاحظات الداخلية والخارجية. على سبيل المثال، في الفصل السادس من الأمر الرئاسي الصادر في 27 شباط/ فبراير 2006، المعنون بـ «إجراءات تجسيد عرفان الشعب الجزائري لصناع نجدة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية»، الذي يتضمن آلية تنفيذ مشروع بوتفليقة بشأن المصالحة الوطنية، أنه «لا يجوز الشروع في أي متابعة بصورة فردية أو جماعية، في حق أفراد قوى الدفاع والأمن للجمهورية، بجميع أسلاكها [...] بسبب أعمال تُفدّت من أجل حماية الأشخاص والممتلكات» (المادة 45)، وأنه «يُعاقب بالحبس من ثلاث سنوات إلى خمس سنوات وبغرامة مالية [...] كل من يستعمل، من خلال تصريحاته أو كتاباته أو أي عمل آخر جراح المأساة الوطنية أو يعتقد بها للمساس بمؤسسات الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أو لإضعاف الدولة، أو لإضرار بكرامة أعوانها الذين خدّموها بشرف» (المادة 46)⁽¹⁸⁾.

من الناحية المؤسسية، عين بوتفليقة أميناً عاماً لوزارة الدفاع الوطني، هو بمنزلة سكرتير وعين لرئاسة الجمهورية على سير العمل داخل قيادة الأركان والتحركات داخلها. وانطلاقاً من تجربته التاريخية المتعلقة بانقلاب وزير الدفاع، هواري بومدين، على الرئيس أحمد بن بلة في عام 1965 والمسمى رسمياً «تصحيحاً ثورياً»، احتفظ بوتفليقة لنفسه بحقيبة الدفاع، جنباً إلى جنب مع أنه «القائد الأعلى للقوات المسلحة»، الذي يمتلك الصلاحيات الدفاعية والأمنية الكبرى كلها، من إعلان حالات الطوارئ والحصار والحرب⁽¹⁹⁾. وكان تخلص بوتفليقة من الجنرال محمد العماري، راعي اتفاق الهدنة مع الجيش الإسلامي للإنقاذ في عام 1997، الذي أدى دوراً كبيراً في قرار إلغاء انتخابات عام 1992، وأحد المدافعين عن الإجراءات الصارمة إزاء الجماعات المتطرفة، مؤشراً واضحاً على إحكامه السيطرة على الجيش⁽²⁰⁾.

أحكم بوتفليقة، إذًا، سيطرته على الجيش، خاصّةً مع تنصيبه أحمد قايد صالح القريب منه، رئيساً لهيئة الأركان بعد ترقيته من رتبة لواء إلى رتبة فريق في 5 تموز/ يوليو 2006، بالموازاة مع ترقية قائد الدرك الوطني عباس غزيل، مع الإبقاء على محمد مدين في منصب رئيس جهاز المخابرات. وتأخرت المعركة مع هذا الأخير بسبب توسيع نشاطات عمل مديرية مكافحة التجسس والأمن الداخلي التابعة للمخابرات في إطار الحرب العالمية على الإرهاب⁽²¹⁾.

سمحت حالة «اللامساءلة» التي كانت تعيشها المخابرات الجزائرية طوال التسعينيات بفعل هشاشة المؤسسات السياسية وذريعة حالة الطوارئ (1992-2011)، وطوال خمسة عشر عامًا من حكم الرئيس بوتفليقة، بتماديها في ارتكاب أخطاء مهنية، وتجاوز الإطار المرسوم لها عرفياً ضمن خريطة الممارسة الأمنية في الجزائر؛ وفي سياق «الربيع العربي» والأزمة في ليبيا، ومن بعدها الهجوم الإرهابي على المنشأة النفطية في تيغنتورين

17 Mohamed Sifaoui, *Histoire secrète de L'Algérie indépendante: L'Etat DRS* (Paris: Nouveau Monde Éditions, 2012), p. 324.

18 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "أمر رقم 06 - 01، مؤرخ في 28 مرمم عام 1427، الموافق 27 [شباط] فبراير سنة 2006، يتضمن تنفيذ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية"، *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية*، العدد 11، 2006/2/28، شوهد في 2020/9/9، في: <https://bit.ly/2Sz8PTg>

19 ينظر المادتان 105 و109 من الدستور الجزائري الحالي. في: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "قانون رقم 16 - 01، مؤرخ في 26 جمادى الأولى 1437، الموافق 6 [أذار] مارس سنة 2016، يتضمن التعديل الدستوري"، *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية*، العدد 14، 2016/3/7، شوهد في 2020/9/10، في: <https://bit.ly/2Zu6qgj>

20 تلمساني، ص 16.

21 المرجع نفسه.

في جنوب الجزائر (2013)⁽²²⁾، وما أُلحق ذلك من ضررٍ بمصالح الدول الكبرى ورعاياها، تولّد، أول مرة، تيار نقدي واضح من داخل النظام، من جبهة التحرير الوطني تحديداً، لقاءً المخابرات محمد مدين، اتهمه بضلوعه في المأساة الوطنية، وكذا فشله في الكشف مبكراً عن محاولة اغتيال الرئيس بوتفليقة في عام 2007 واستهداف موظفي الأمم المتحدة والهجوم على المنشآت النفطية⁽²³⁾.

منذ الاستقلال وحتى حل بوتفليقة دائرة الاستعلام والأمن، عرفت الجزائر ثلاثة أجهزة للمخابرات؛ عشية الاستقلال جرى تعويض «وزارة الذخائر والاتصالات العامة» Ministère de l'Armement et des Liaisons Générales، التي أدت أدواراً مهمة في معركة الاستقلال بالأمن العسكري Sécurité militaire، SM، وهو جهاز يساوي «المخابرات العسكرية»، الذي وُجه أساساً للتعقب بأي انقلاب عسكري قد يحدث، إضافة إلى دورها بوصفها شرطة سياسية. وبسبب عدم ثقة الشاذلي بهذا الجهاز، فككه في عام 1987، وعوضه بـ «المفوضية العامة للوقاية والأمن» DGPS، Délégation Générale de la Prévention et la Sécurité، التي أصبحت بدءاً من عام 1990 «دائرة الاستعلام والأمن» Département du Renseignement et de la Sécurité، التي قامت بدور «البوليس السياسي» فعلياً عبر اختراقها الأحزاب والجمعيات والمؤسسات الإعلامية وأجهزة الدعاية. ويمكن تفسير فشل هذا الجهاز في الحؤول دون وقوع الهجمات الإرهابية المذكورة سابقاً، بالتصريح الذي نقله محمد سيفاوي في كتابه عن تاريخ المخابرات الجزائرية، نقلاً عن أحد جنرالات المخابرات، أن كوادر الجهاز لم يتلقوا تدريباً مخابراتياً، أي ما يتعلق بجمع المعلومات، بل تدريباً «أمنياً»؛ ذلك أن شركاء الجزائر الأمنيين التقليديين مثل روسيا وكوبا وألمانيا الشرقية لم يقبلوا بتكوين ضباط مخابرات فعليين⁽²⁴⁾.

بقدر دعم المخابرات بوتفليقة في معركته مع هيئة الأركان سابقاً (1999-2006)، دعمت هذه الأخيرة معركته مع المخابرات لاحقاً؛ وبالفعل تمكّن من ضم هذه الأخيرة إلى الرئاسة وإحالة رئيسها محمد مدين إلى التقاعد في أيلول/ سبتمبر 2015، واستبداله بعثمان طرطاق⁽²⁵⁾، سبق ذلك إقالة اللواء مهنا جبار من منصبه في كانون الثاني/ يناير 2014، وهو «اليد اليمنى لمحمد مدين» ورئيس المديرية المركزية لأمن القوات المسلحة. كما اعتُقل عبد القادر آيت عرابي (المعروف بالجنرال حسان)، المسؤول السابق في جهاز المخابرات المكلف بمكافحة الإرهاب ومكافحة التجسس وحؤول إلى المحكمة العسكرية في شباط/ فبراير 2014 بتهمة عصيان الأوامر، وأُنهيت مهماته⁽²⁶⁾.

ثانياً: منعطف الحراك وصدام الجيش مع الرئاسة

عشية حراك 22 شباط/ فبراير 2019، كانت الخريطة الأمنية في الجزائر مبنية على جيشٍ كان في وضعٍ أقرب من «البعيد عن السياسة»، بفعل جهود بوتفليقة في إبعاده عن الحكم المباشر للبلاد. في مقابل ذلك، كانت المخابرات، بعد أن أُعيد ضبطها وهيكلتها وتعيين رئيس لها قريب من محيط الرئيس بوتفليقة، شقيقه السعيد تحديداً، في حالة ضعفٍ وتابعة للرئاسة. وتجدر الإشارة إلى أن التحالف الذي نشأ بين الرئاسة والمخابرات لم يكن بالقوة الكافية لمواجهة أي تحدٍّ خارجي، سواء كان آتياً من الشارع أم من قيادة الأركان؛ وذلك بسبب وضع

22 بشأن هذا الهجوم، ينظر: "هجوم عين أميناس"، الجزيرة نت، 2016/2/2، شوهده في 2020/9/9، في: <https://bit.ly/3hol6Ut>

23 "سعيداني يتهم الجنرال توفيق بمحاولة منع بوتفليقة من الترشح"، الخبر، 2014/2/3، شوهده في 2020/9/9، في: <https://bit.ly/3imep6x>

24 Sifaoui, p. 324.

25 بحسب الباحثة دالية غانم، يُعد طرطاق تلميذ محمد مدين وابن المؤسسة العسكرية الجزائرية؛ إذ انضم إلى الجيش في عام 1970؛ وخلال العشرية السوداء تولى إدارة مركز التحقيق العسكري. ينظر: دالية غانم، "جهاز الأمن الجزائري أقوى من أي وقتٍ مضى على الرغم من التغييرات"، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2019/9/17، شوهده في 2020/9/9، في: <https://bit.ly/35lqMfA>

26 المرجع نفسه.

الرئيس بوتفليقة الصحي، الذي كان طرفاً في الصفقة التاريخية التي ثبتت أحمد قايد صالح فريقاً ورئيساً للأركان، وإقدام بوتفليقة قصداً على إضعافها بإبعاد مديرها القومي. الواقع أن هذا التحالف كان أشبه بدائرة مصالح بين شقيق الرئيس، السعيد بوتفليقة، وعثمان طرطاق الذي كان رئيساً للمخابرات (منسق الأجهزة الأمنية بحسب التسمية آنذاك)، وتتعرّز هذه الفرضية بإشارة البعض إلى أن أصل الخلاف بين عبد العزيز بوتفليقة ومحمد مدين هو رصد الأخير لملفات فساد ضخمة تورط فيها شقيق الرئيس. وضمت هذه الدائرة، إضافة إلى الثنائي السعيد - طرطاق، مجموعة من رجال الأعمال النافذين المنضوين تحت منتهى رجال الأعمال، مثل رئيسه علي حداد الذي استقال من منصبه في آذار/ مارس 2019⁽²⁷⁾، وبعض الكوادر الحزبية من جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي.

لم يكن الجيش عشية الحراك أداةً للقمع؛ كانت أدواره - عدا الأدوار الشرطة الخاصة بالدرك الوطني - تشبه إلى حد ما تلك الأدوار التي تقوم بها الجيوش في الدول الديمقراطية من حراسة الحدود والتدخل بعتادها المتقدم في أثناء الكوارث الطبيعية. وعمد بوتفليقة طوال حكمه إلى الاستقواء بالدعم الظاهري له من الجيش، لكنه في الواقع كان يعتمد على الداخلية في التدابير القمعية المباشرة؛ وكانت بيروقراطية الداخلية حائط صد في وجه الأحزاب السياسية والجمعيات والمنظمات الحقوقية عبر استغلال سلطة الاعتماد، وتسخيرها للأحزاب الداعمة لبوتفليقة⁽²⁸⁾، وفي ما يخص القمع الجسدي، كان المديرون العامون للأمن الوطني (التابع للداخلية)، الذي يملك رئيس الجمهورية صلاحيات تعيينهم، يؤدون هذه المهمة. إذًا، لم يكن نظام بوتفليقة، خاصة في السنوات الأخيرة من حكمه، نظاماً عسكرياً، على الرغم من أنه مدشن النقلة من «حكم العقدا» إلى حكم العمداء (الجنرالات) في الجزائر⁽²⁹⁾، وصاحب الفضل في إخراجهم من دوائر المساءلة الديمقراطية التي تتم عبر البرلمان، أو عبر وسائل الإعلام.

قبل الحراك، لم يكن هناك خلاف واضح بين قيادة الجيش الجزائري والرئاسة؛ بل على العكس، كانت العديد من المؤشرات تدل على موافقةٍ ضمنية من طرفها على سلوك حاشية بوتفليقة التي كانت تمثل السلطة الفعلية، خاصة أن منصب أحمد قايد صالح بوصفه رئيس هيئة الأركان ونائب وزير الدفاع، كان مستثنى من أي تغيير حكومي، إضافة إلى دعم هذا الأخير لبوتفليقة ضد الجنرال توفيق. كما لم يُشكل الحراك في أسابيعه الأولى، لدى قايد صالح، أي دافعٍ لمراجعة سيطرة محيط الرئيس على الرئاسة ومحاولة تفكيك شبكة المصالح التي تشكلت عبر علاقات السلطة والمال طوال فترة حكم بوتفليقة، والتي تجلّت في صورها الأكثر وضوحاً منذ تنامي نفوذ السعيد بوتفليقة ورجل الأعمال القريب منه، علي حداد.

في تعليقه الأول بشأن الحراك، في 26 شباط/ فبراير 2019، وصف قايد صالح الدعوات إلى النضال بـ «النداءات المشبوهة التي ظاهرها التخلي بالديمقراطية وباطنهما جر هؤلاء المغرر بهم إلى مسالك غير آمنة [...] لا تؤدي لخدمة مصلحة الجزائر»⁽³⁰⁾. وهو تصريح تقليدي لبيروقراطيي الدولة الجزائرية عند قيام أي مظاهرات شعبية منادية بإصلاحات سياسية أو تغيير على مستوى النظام، فعلى سبيل المثال كان وزير الاتصال الأسبق، علي عمار، قد وصف احتجاجات تشرين الأول/ أكتوبر 1988 بأنها مجرد «صراخ أطفال»⁽³¹⁾. وفي

27 "استقالة علي حداد أحد أقوى مؤيدي بوتفليقة من رئاسة منتهى رجال الأعمال"، فرانس 24، 2019/3/28، شوهد في 2020/9/10، في: <https://bit.ly/2DW4m9y>

28 ينظر على سبيل المثال الاتهامات بالتزوير التي وجهها بعض مرشحي الانتخابات الرئاسية عام 2009 إلى وزارة الداخلية: كمال زايت، "الجزائر: الخاسرون بانتخابات الرئاسة يشكون من التجاوزات ويبرئون بوتفليقة منها"، القدس العربي، 2009/4/13، شوهد في 2020/9/9، في: <https://bit.ly/3k1lvcy>

29 Tlemçani, p. 154.

30 إيمان عويمر، "فيديو - قايد صالح في أول تعليق على حراك الشارع الجزائري"، TSA عربي، 2019/2/26، شوهد في 2019/7/14، في: <http://bit.ly/2G9Ph24>

تصريحه، في 5 آذار/ مارس، لم يُبد أي معارضة لترشح عبد العزيز بوتفليقة لولاية رئاسية خامسة، بل على العكس، لمَّحَ ضمناً إلى وجود علاقة بين الاحتجاجات الرافضة لقرار بوتفليقة، ومحاولة إعادة الجزائر إلى «سنوات الجمر»⁽³²⁾، في إشارة منه إلى العشرية السوداء خلال التسعينيات.

بعد شهر من وصف المشاركين في الحراك بالمغرر بهم، طالب قايد صالح في 26 آذار/ مارس 2019، بتطبيق المادة 102 من الدستور الجزائري، التي تُنظِّم حالة شغور منصب الرئاسة، معتبراً أن مطالب المتظاهرين مشروعاً⁽³³⁾. وللإشارة، فإن إعلان قايد صالح ضرورة تطبيق مادة الشغور كان سابقاً على الاجتماع الذي جمع شقيق الرئيس السعيد بوتفليقة واللواء بشير طرطاق وقائد المخابرات السابق الفريق محمد مدين⁽³⁴⁾، في 30 آذار/ مارس 2019، بحسب وسائل إعلام جزائرية (ضم أيضاً: الأمانة العامة لحزب العمال، لوزية حنون، والرئيس السابق اليمين زروال)، الذي وضع هيئة الأركان في وضعية صدام مباشر مع الحلف الذي تشكل بين الرئاسة والمخابرات.

توصلت قيادة الجيش إلى قناعة بأن الحراك لن يتوقف، وأن الرئاسة والأحزاب الحاكمة لا يملكون أي حل للأزمة غير إطلاق يد الداخلية على المتظاهرين. ودخل أحمد قايد صالح في صراعٍ مباشر مع الرئاسة المدعومة من قائد المخابرات، ما زادت من حدتها، مع انتشار شائعة إقالته (قايد صالح) وتعويضه باللواء سعيد باي، ما اضطر وزارة الدفاع إلى تكذيب الخبر في 1 نيسان/ أبريل 2019⁽³⁵⁾. ووصل الصراع إلى أوجه في اليوم التالي (الثلاثاء، 2 نيسان/ أبريل)، حين وصف قايد صالح الرئاسة وشركاءها بالعصابة، مشيراً إلى وجود قوى غير دستورية تحكم الدولة، واتهام هذه القوى بتزوير بيان رئيس الجمهورية القاضي باستقالته قبل 28 نيسان/ أبريل 2019⁽³⁶⁾. ورفض قايد صالح تمديد فترة وجود بوتفليقة في الحكم إلى غاية نهاية نيسان/ أبريل، وخاض معركة ضغطٍ طاحنة مع الرئاسة، انتهت باستقالة بوتفليقة في الثاني من الشهر نفسه، وشغور منصب الرئاسة⁽³⁷⁾.

لم يكتف قايد صالح بالضغط نحو تخلي الرئيس بوتفليقة عن الحكم؛ بل عمد إلى إنهاء مهمات رئيس المخابرات، ووضعها تحت وصاية وزارة الدفاع الوطني في 5 نيسان/ أبريل 2019⁽³⁸⁾. كما عين قائداً جديداً للدرك الوطني في 5 تموز/ يوليو، وكان يتصرف بصفته رئيساً للدولة؛ ذلك أن التعيينات التي قام بها تُعد دستورياً من صلاحيات الرئيس، وهو أمر شجبه بعض الأحزاب السياسية، مثل حزب العمال الذي تُعد رئاسته لوزية حنون⁽³⁹⁾، بحسب العديد من وسائل الإعلام، من القريبين من رئيس المخابرات الأسبق، محمد مدين.

من الصعب رصد الدعم الذي حصل عليه قايد صالح من الحراك، لأن الحراك لم ينتج فاعلين سياسيين واضحين يمكن تعقب مواقفهم السياسية، بل على العكس؛ تطرفت قوى الحراك على الأرض في نبذ مبدأ تمثيله، وتقديم قيادات فعلية له قادرة على المساومة والتفاوض وتقديم بدائل من الفصيل الراحل من النظام، كخطوة أولى لإصلاح النظام برمّته. في مقابل ذلك، من السهل تتبع خريطة الدعم التي حصل عليها قايد صالح من الأحزاب السياسية التي كانت قبل الحراك، وفي الأسابيع الأولى منه، تشكل ما يسمى «التحالف الرئاسي»

32 "الجيش تعليقاً على رفض ترشح بوتفليقة: لن نسمح بالعودة لسنوات الجمر"، الجزيرة نت، 2019/3/5، شوهد في 2019/7/14، في: <http://bit.ly/2LNRR14>

33 "الحل للخروج من الأزمة منصوص عليه في المادة 102 من الدستور (قايد صالح)"، وكالة الأنباء الجزائرية، 2019/3/26، شوهد في 2019/7/18، في: <http://bit.ly/32BPNj0>

34 "اجتماع بين السعيد وطرطاق وتوفيق للانتقال على المطالب الشعبية برعاية فرنسية"، الشروق أونلاين، 2019/3/30، شوهد في 2020/9/9، في: <https://bit.ly/32jNdz0>

35 "وزارة الدفاع الجزائرية تنفي شائعة إقالة الفريق قايد صالح"، البلاد، 2019/4/1، شوهد في 2020/9/9، في: <https://bit.ly/2DNeKAm>

36 عثمان لحياني، "قائد الجيش الجزائري يصف مجموعة بوتفليقة بـ'العصابة' ويستعجل تنحيه"، العربي الجديد، 2019/4/2، شوهد في 2020/9/9، في: <https://bit.ly/35jDZ8y>

37 "استقالة بوتفليقة: ردود الأفعال"، الخبر، 2019/4/2، شوهد في 2020/9/9، في: <https://bit.ly/3k2LDsg>

38 "إنهاء مهام اللواء عثمان طرطاق"، وكالة الأنباء الجزائرية، 2019/4/5، شوهد في 2020/9/9، في: <https://bit.ly/2Fi9YLu>

39 "لوزية حنون تهاجم قايد صالح (فيديو)"، الخبر، 2019/5/4، شوهد في 2020/9/9، في: <https://bit.ly/3bOgntU>

جبهة التحرير الوطني، والتجمع الوطني الديمقراطي، والحركة الشعبية الجزائرية، وتجمع أمل الجزائر؛ حصل قايد صالح على دعم جبهة التحرير الوطني، التي تُعدّ حزبَ بوتفليقة، وحزب التجمع الوطني الديمقراطي الذي كان زعيمه رئيساً للحكومة عشية الحراك⁽⁴⁰⁾، إضافة إلى دعم كل من الحركة الشعبية الجزائرية⁽⁴¹⁾ وتجمع أمل الجزائر⁽⁴²⁾.

يُفهم من دعم أحزاب التحالف الرئاسي، التي فقدت قيادتها بفعل الاستقالة أو الملاحظات القضائية في تهم فساد، لخطة الجيش، محاولتها الحفاظ على مكاسبها المحققة من آخر انتخابات محلية وتشريعية في عهد بوتفليقة (2017)، خاصة أن قايد صالح، وعبد القادر بن صالح (الذي استلم رئاسة الدولة مؤقتاً بعد استقالة بوتفليقة)، ومن بعدهما الرئيس المنتخب عبد المجيد تبون، لم يميلوا إلى خيار حل المجالس المنتخبة، بل على العكس، اعتمد تبون على البرلمان الذي تسيطر عليه هذه الأحزاب في إضفاء شرعية على مشروعه بشأن تعديل الدستور⁽⁴³⁾.

كما حصل أيضاً تقارب بين وجهة نظر حركة مجتمع السلم، المحسوبة على الإخوان المسلمين، والجيش؛ حيث اعتبرت أن قرارات قايد صالح تصب في المصلحة الوطنية. وتأخر حصول هذا التوافق بين الجيش والحركة، إذ إنها لم تكن من الأحزاب التي رحبت من دون شروط بدعوة قايد صالح بوتفليقة إلى الاستقالة، بل على العكس، اعتبرت في وقتٍ مبكر أن الاكتفاء بتطبيق المادة 102⁽⁴⁴⁾ لا يتيح أي إصلاحات، ولا يسمح بعملية الانتقال الديمقراطي وإجراء انتخابات نزيهة⁽⁴⁵⁾. ومع هذا التلاقي في وجهة النظر، لم تشارك الحركة في انتخابات كانون الأول/ ديسمبر 2019، على عكس حركة البناء الوطني (حزب إسلامي معتدل)، التي اعتبرت أيضاً في وقتٍ سابق، أن الحل الذي توفره المادة 102 غير كافٍ، لكنها رشحت زعيمها عبد القادر بن قرينة الذي حصل على ثاني أعلى نسبة في انتخابات 12 كانون الأول/ ديسمبر الرئاسية بعد المرشح المستقل عبد المجيد تبون⁽⁴⁶⁾.

خلاصة ما يخص موقف قيادة الجيش من الحراك الشعبي، وتفاعله مع الحلف القائم بين الرئاسة والمخابرات، يمكن الإشارة إلى ما يلي:

ما عاد خيار تحويل الجيش إلى أداة قمع في مواجهة المجتمع أمراً قائماً، إذ إن قيادة الأركان ما زالت تضع تجارب الجيش المريرة، كتجربة أحداث تشرين الأول/ أكتوبر 1988، وتجربة الأزمة الأمنية طوال التسعينيات نصب عينيها. لم يكن قايد صالح مستعداً للزج بجنوده في معركة قمعية مع المتظاهرين، ما قد يُشعل فتيل صراعٍ جديدٍ يعيد تكرار المأساة الوطنية، ويحاكي ما حصل في التجريبتين السورية والمصرية في سياق «الربيع العربي». يبدو أن قيادة الجيش فهمت أن الجيش ما عادت له أدوار عنيفة في الداخل، ومن شأن أي محاولة لإعادة إنتاج هذا الدور، ضرب وحدة الجيش والدفع نحو تشظي قيادته.

40 "التجمع الوطني الديمقراطي: تفعيل المادة 102 من الدستور يجنب البلاد حالة الانسداد"، وكالة الأنباء الجزائرية، 2019/3/27، شوهد في 2020/9/9، في: <https://bit.ly/33dYX65>

41 إبراهيم لعمرى، "حزب عمارة بن يونس يساند مقترح الفريق قايد صالح لتنظيم الانتخابات"، الجزائر اليوم، 2019/5/21، شوهد في 2020/9/9، في: <https://bit.ly/2DQvB5a>

42 "عمار غول يثمن خطاب قايد صالح"، سبق برس، 2019/5/20، شوهد في 2020/9/9، في: <https://bit.ly/3k8EhDt>

43 "البرلمان يصوت بالإجماع على مشروع تعديل الدستور"، الخبر، 2020/9/10، شوهد في 2020/9/10، في: <https://bit.ly/2Rg1pDw>

44 تنص المادة 102 من الدستور على أنه: "إذا استحال على رئيس الجمهورية أن يمارس مهامه بسبب مرض خطير ومزمع [...] يجتمع المجلس الدستوري وجوباً، وبعد أن يتثبت من حقيقة هذا المانع بكل الوسائل الملائمة، يقترح بالإجماع على البرلمان التصريح بثبوت المانع [...] يعلن البرلمان، المنعقد بغرفتيه المجتمعين معاً، ثبوت المانع لرئيس الجمهورية بأغلبية ثلثي (3/2) أعضائه، ويكلف بتولي رئاسة الدولة بالنيابة مدة أقصاها خمسة وأربعين (45) يوماً رئيس مجلس الأمة الذي يمارس صلاحياته مع مراعاة أحكام المادة 104 من الدستور [...] وفي حالة استمرار المانع بعد انقضاء خمسة وأربعين (45) يوماً، يعلن الشغور بالاستقالة وجوباً حسب الإجراء المنصوص عليه في الفترتين السابقتين وطبقاً لأحكام الفقرات الآتية من هذه المادة. في حالة استقالة رئيس الجمهورية أو وفاته، يجتمع المجلس الدستوري وجوباً ويُنبت الشغور النهائي لرئاسة الجمهورية"، ينظر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "قانون رقم 16 - 01، مؤرخ في 26 جمادى الأولى 1437، الموافق 6 آذار/ مارس سنة 2016، يتضمن التعديل الدستوري".

45 عثمان لحياني، "المعارضة الجزائرية تحدد شروطها لقبول تفعيل المادة 102 من الدستور"، العربي الجديد، 2019/3/26، شوهد في 2020/9/9، في: <https://bit.ly/33a8fjO>

46 "بيان المجلس الدستوري بخصوص النتائج النهائية للانتخابات الرئاسية لـ 12 ديسمبر 2019"، وكالة الأنباء الجزائرية، 2019/12/16، شوهد في 2020/9/9، في: <https://bit.ly/3h885OM>

تدخل قايد صالح لإسقاط بوتفليقة والجماعة الزبونية التي تشكلت وتصلبت في السنوات الأخيرة من حكمه، ولم يتدخل لإسقاط النظام الذي يعتبر شخصياً أن المطالبة بإسقاطه غير واقعية. وهو سلوك راسخ لدى النظام الجزائري الذي يقاوم التغيير بالتغيير⁽⁴⁷⁾؛ أي يقاوم التغييرات الكبرى غير المتحكم فيها كتلك التي حصلت في نهاية الثمانينيات⁽⁴⁸⁾، بتغييرات متحكم فيها، كتلك التي قام بها بوتفليقة بالتوازي مع ثورات «الربيع العربي».

انتهزت قيادة الأركان الفرصة لضم جهاز المخابرات تحت قيادتها، وافتكاه من الرئاسة. وهو بمنزلة تصحيح خطأ ارتكبه حين سمحت لبوتفليقة بالقيام بذلك؛ ويُعد هذا السلوك بمنزلة منع لتكرار المواجهة التي دفع بها الحراك بين الجيش والمخابرات؛ وما كان من الممكن أن ينجر عنه في حال فقدت هذه المواجهة طابعها السلمي. استثمرت قيادة الجيش في الأزمة التي أصابت الرئاسة، والتي لم تكن تملك حلولاً واضحة، عدا الحل القمعي. استثمرت أيضاً في «عفوية» الحراك الذي فشل في إيجاد قيادات، وانقسم حول الموقف من دور الجيش أولاً، ومن الانتخابات ثانياً.

وضع قايد صالح، بدعم مدني حزبي، أمام الحراك عقبة «الشرعية الانتخابية» عبر الدفع والضغط نحو تنظيم انتخابات 12 كانون الأول/ ديسمبر التي فاز فيها عبد المجيد تبون.

ثالثاً: الحركة داخل الجيش منذ تولي عبد المجيد تبون السلطة

بعد أقل من أسبوع من أداء تبون اليمين الدستورية، أعلنت الرئاسة وفاة أحمد قايد صالح في 23 كانون الأول/ ديسمبر 2019 من جراء سكتة قلبية⁽⁴⁹⁾؛ وتماماً كخلافه الرئيس بوتفليقة، لم تكن خلافة قايد صالح واضحة بسبب طول مدة بقائه في منصبه، وسيطرته التامة على هيئة الأركان، والقوة التي استمدتها من سياسة بوتفليقة في إعطاء حرية تامة للجيش بعد وضع شخص موالٍ له على رأسه. وعلى عكس توقعات كثيرين، بتعيين الفريق بن علي بن علي خلفاً له، كونهما يحملان رتبة «فريق» التي كانت آنذاك أعلى رتبة في العسكرية الجزائرية، عمد تبون إلى تعيين اللواء (وهي رتبة أقل من رتبة فريق) السعيد شنقريحة قائداً لهيئة الأركان بالنيابة، بدءاً من 23 كانون الأول/ ديسمبر 2020⁽⁵⁰⁾، الذي كان يشغل منصب قائد القوات البرية التي تُعد أحد أقوى فروع القوات المسلحة الجزائرية (القوات البرية، والقوات الجوية، والقوات البحرية، وقوات الدفاع الجوي عن إقليم، والحرس الجمهوري، والدرك الوطني)، وتكرست هذه الممارسة عرفاً في التعيينات، حيث يتولى قائد القوات البرية منصب قائد هيئة الأركان عند شغوره.

شغل شنقريحة منصبه بالنيابة، من دون تثبيت، ما يفوق مدة ستة شهور (23 كانون الأول/ ديسمبر 2019 - 2 تموز/ يوليو 2020)؛ إلى أن تم تثبيته في منصبه وترقيته إلى رتبة فريق في 2 تموز/ يوليو 2020⁽⁵¹⁾. وعلى الرغم من أنه لم تمض السنة الأولى من وجود الثنائي تبون - شنقريحة في السلطة؛ فإن الجزائر عرفت أكبر حركة تغييرات في أواسط الجيش.

47 للتعلم في هذا الموضوع، ينظر: دالية غانم، "الحد من التغيير عبر التغيير: ما وراء ديمومة النظام الجزائري"، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2018/5/8، شوهد في 9/2020، في: <https://bit.ly/3if82h>

48 يري فريدريك فولبي أن إصلاح الثمانينيات يُعد لحظة خطيرة في تاريخ الحكومة الجزائرية؛ ذلك أنها كانت إصلاحات مفتوحة تحت ضغط الشارع، ما أعطى وزناً مفاجئاً وتصادياً لجماعات سياسية كانت تعيش حالة إقصاء من الحكم، ينظر:

Volpi, p. 128.

49 عثمان لحياني، "الرئاسة الجزائرية تعلن وفاة قائد أركان الجيش بسكتة قلبية"، **العربي الجديد**، 2019/12/23، شوهد في 9/2020، في: <https://bit.ly/3k6nEYW>

50 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "مرسوم رئاسي مؤرخ في 13 جمادى الأولى عام 1441، الموافق 9 جانفي [كانون الثاني/ يناير] 2020، يتضمن تكليف قائد القوات البرية بمهام رئيس الأركان الجيش الوطني بالنيابة"، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 3، 2020/1/19، شوهد في 10/2020، في: <https://bit.ly/3noWBuF>

51 نسرین محفوف، "ترقية اللواء سعيد شنقريحة إلى رتبة فريق"، **النهار أونلاين**، 2020/7/2، شوهد في 10/2020، في: <https://bit.ly/3ljCqMG>

1. حركة إنهاء المهمات/ التعيينات

في الفترة 6 شباط/ فبراير - 30 تموز/ يوليو 2020، تم رصد نحو 40 حركة إنهاء مهمات وتعيينات (من دون احتساب إنهاء مهمات قايد صالح بسبب الوفاة وتعيين السعيد شنقريحة)، كما هو مبين في الجدول.

جدول بحركة إنهاء المهمات خلال الفترة 6 شباط/ فبراير – 30 تموز/ يوليو 2020

م	التاريخ	المنصب	المنتحية مهماته	المعين
1	2020/2/6	رئيس أركان الدرك الوطني	إسماعيل سرهود (عميد)	نور الدين قواسمية (عميد)
2	2020/3/7	قائد القوات البرية	سعيد شنقريحة (لواء)	عمار عثمانية (لواء)
3	2020/3/7	قائد المنطقة العسكرية الخامسة	عمار عثمانية (لواء)	نور الدين حملي (لواء)
4	2020/3/7	نائب قائد المنطقة العسكرية الخامسة	نور الدين حملي (لواء)	-
5	2020/3/26	رئيس دائرة الاستعمال والتحضير لأركان الجيش	محمد بشار (لواء)	محمد قايدي (لواء)
6	2020/4/6	مدير عام معهد الدراسات العليا في الأمن الوطني (وزارة الدفاع)	عبد الغاني راشدي (عميد)	-
7	2020/4/6	نائب المدير العام للأمن الداخلي في وزارة الدفاع الوطني [مخابرات]	عبد الغاني راشدي (عميد)	عبد الغاني راشدي (عميد)
8	2020/4/16	مدير الأمن الخارجي في وزارة الدفاع الوطني [مخابرات]	كمال الدين رميلي (عقيد)	محمد بوزيت (لواء)
9	2020/4/28	نائب المدير العام للأمن الداخلي في وزارة الدفاع الوطني [مخابرات]	عبد الغاني راشدي (عميد)	-
10	2020/4/28	مدير الأمن الداخلي بوزارة الدفاع الوطني [مخابرات]	عبد الغاني راشدي (عميد)	عبد الغاني راشدي (عميد)
11	2020/5/10	مدير القضاء العسكري في وزارة الدفاع	عمار بوسيس (لواء)	عاشور بوقرة (عقيد)
12	2020/5/14	نائب عام عسكري لدى مجلس الاستئناف العسكري بالبلدية/ الناحية العسكرية الأولى	محمد محمدي (عقيد)	خالد بوريش (عقيد)
13	2020/5/27	قائد القوات الجوية	حميد بومعيزة (لواء)	محمد لعرابة (لواء)

م	التاريخ	المنصب	المنتبهة مهماته	المعين
14	2020/5/27	مدير مديرية أمن الجيش	نبيل (العقيد)	عبد الوهاب (عقيد)
15	2020/5/28	رئيس أركان القوات الجوية	محمد بوزوين (عميد)	
16	2020/6/27	رئيس دائرة الإشارة وأنظمة المعلومات والحرب الإلكترونية	عبد القادر لشخم (لواء)	فريد بجغيط (لواء)
17	2020/6/27	رئيس دائرة التنظيم والإمداد لأركان الجيش الوطني الشعبي	علي عكروم (لواء)	-
18	2020/6/27	مدير الصناعات العسكرية في وزارة الدفاع الوطني	رشيد شواكي (لواء)	-
19	2020/6/27	مدير مركزي للعتاد في وزارة الدفاع الوطني	محمد تبودلت (لواء)	-
20	2020/6/27	قائد الأكاديمية العسكرية لشرشال/ الناحية العسكرية الأولى	سليم قريد (لواء)	-
21	2020/6/27	رئيس دائرة التنظيم والإمداد لأركان الجيش الوطني الشعبي	-	حسان زياربي (لواء)
22	2020/6/27	مدير الصناعات العسكرية في وزارة الدفاع الوطني	-	سليم قريد (لواء)
23	2020/6/27	مدير مركزي للعتاد في وزارة الدفاع الوطني	-	سماعيل صديقي (عميد)
24	2020/7/9	قائد الناحية العسكرية الرابعة	حسان علايمية (لواء)	-
25	2020/7/9	رئيس أركان القوات البرية	-	عمر تلمساني (لواء)
26	2020/7/9	قائد للناحية العسكرية الرابعة	عمر تلمساني (لواء)	-
27	2020/7/9	رئيس أركان القوات البرية	أحسن مساهل (لواء)	-
28	2020/7/30	قائد للدرك الوطني	عبد الرحمان عرعار (لواء)	نور الدين قواسمية (عميد)
29	2020/7/30	رئيس أركان الدرك الوطني	العميد نور الدين قواسمية (عميد)	يحيى علي أولحاج (عميد)

المصدر:

استقى الباحث بيانات الجدول بالرجوع إلى أعداد **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية** كلها في الفترة 2020/7/30-2020/2/6. كما تمت الاستعانة بوسائل إعلام جزائرية. للاطلاع على أعداد **الجريدة الرسمية** للفترة المذكورة، ينظر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمانة العامة للحكومة، شوهده في 2020/9/10، في: <https://bit.ly/3itShGA>

نلاحظ من خلال الجدول أن التغييرات مسّت أركان الجيش الجزائري كافة؛ القوات البرية والبحرية والجوية والدرك الوطني؛ لكنها استثنت الحرس الجمهوري الذي ما زال الفريق أول بن علي بن علي رأسه، ما يفتح المجال لفرضية قوة هذا الرجل في المؤسسة العسكرية الجزائرية. وهناك من يرى أن وقت إقالته لم يحن بعد، وأن الرئيس تبون لن يخاطر بتغييرات نوعية تمس أعلى رتبة في الجيش. وقد يفهم من إقدام الرئيس تبون في شباط/ فبراير 2020 على تعيين اللواء المتقاعد عبد العزيز مجاهد مستشاراً له للشؤون الأمنية والعسكرية⁽⁵²⁾ محاولةً لإيجاد توازن في الدائرة الأمنية الأولى لرئاسة الجمهورية، تتكامل مع وجود شخص قريب منه على رأس أركان الجيش الجزائري.

شملت التغييرات أيضاً جهاز المخابرات، مع الحفاظ على الوضع الذي فرضه قايد صالح في نيسان/ أبريل 2019 قائماً، أي تبعية هذه المؤسسة إلى هيئة الأركان؛ مع وضوح بنيتها المؤسسية (المديرية المركزية لمصالح أمن الجيش، ومديرية الأمن الداخلي، ومديرية الأمن الخارجي). والجديد في هذا الإطار، هو إقدام الرئيس تبون على رفع السرية عن هذا الجهاز؛ من ناحية، حيث أصبحت هيكلية المخابرات واضحة للعيان لناحية القيادة والهيكلية الإدارية والتبعية المؤسسية؛ ومن جهة أخرى، أصبحت مراسيم تعيين مسؤولي الجهاز معلنة، يتم نشرها في **الجريدة الرسمية** للجمهورية، وهو تقليد غير معهود، إذ إن التعيينات طوال فترة بوتفليقة كانت تتم عن طريق مراسيم غير منشورة ومن دون تغطية إعلامية، عدا ما تعلق بمحمد مدين رئيس دائرة الاستعلام والأمن الذي تحولت إقالته إلى دعاية سياسية داخلياً وخارجياً. إذًا، تم نشر مرسوم تعيين عبد الغاني راشدي مديراً للأمن الداخلي في **الجريدة الرسمية** في عددها الصادر في 6 أيار/ مايو 2020⁽⁵³⁾، كما تناولت وسائل الإعلام المحلية خبر تعيين مدير الأمن الخارجي اللواء محمد بوزيت⁽⁵⁴⁾، وتم الإعلان كذلك عن تعيين العقيد عبد الوهاب (من دون اسم كامل)⁽⁵⁵⁾، على رأس مديرية أمن الجيش⁽⁵⁶⁾.

2. حركة الترقيات

تماشياً مع التقليد العسكري الجزائري في ترقية أفراد الجيش لمناسبة ذكرى عيد الاستقلال والشباب الذي يُصادف الخامس من تموز/ يوليو، قام الرئيس تبون في 2 تموز/ يوليو 2020 بترقية نحو 30 ضابطاً عسكرياً سامياً⁽⁵⁷⁾. وشملت هذه الترقيات رتباً عالياً ومتوسطة في الجيش، والحدث الأهم ربما هو استحداث رتبة «فريق أول»، وهي أعلى رتبة في العسكرية الجزائرية حالياً، والتي يحملها حصراً بن علي بن علي قائد الحرس الجمهوري. بالتوازي مع هذا، جرت ترقية سعيد شنقرحة من رتبة لواء إلى رتبة فريق، مع تثبيتته في منصبه قائداً لأركان الجيش الجزائري. وتضمنت هذه الترقيات، تزويد الجيش الجزائري بستة ألوية و15 عميداً وعقيدتين.

52 عبد الرحمن سالم، "الرئيس تبون يعين اللواء المتقاعد عبد العزيز مجاهد مستشاراً له مكلفاً بالشؤون الأمنية والعسكرية"، **النهار**، 2020/2/23، شوهد في <https://bit.ly/3j18OZ7>، في: 2020/9/9

53 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "مرسوم رئاسي مؤرخ في 5 رمضان عام 1441، الموافق 28 [نيسان] أبريل 2020، يتضمن تعيين المدير العام للأمن الداخلي"، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 28، 2020/5/6، شوهد في 2020/9/10، في: <https://bit.ly/3jHu0hD>

54 "تنصيب مدير الأمن الخارجي"، **الخبر**، 2020/4/16، شوهد في 2020/9/10، في: <https://bit.ly/32gFFOd>

55 هذا تقليد معمول به في جهاز المخابرات، حيث يمنح الضباط أسماء حركية، ونادراً ما يُحال إليهم بأسمائهم الفعلية. وينطبق هذا على الجنرال محمد مدين، المعروف باسم الجنرال توفيق، وعثمان طرطاق، المعروف باسم الجنرال بشير. ويبدو أن هذه الممارسة تعود إلى سنوات الثورة التحريرية، حين كان الثوار يحصلون على أسماء مستعارة بهدف الحؤول دون اكتشاف هويتهم الحقيقية من الإدارة الاستعمارية.

56 هارون ر. "تعيين العقيد عبد الوهاب مديراً لأمن الجيش"، **السلام**، 2019/5/27، شوهد في 2020/9/10، في: <https://bit.ly/3bHQk7M>

57 ينظر: "رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة وزير الدفاع الوطني يتّراس حفل تقليد الرتب وإسداء الأوسمة"، المؤسسة العمومية للتلفزيون الجزائري، يونيو، 2020/5/2، شوهد في 2020/9/10، في: <https://bit.ly/3bVnYaf>

3. «تفكيك شبكة قايد صالح»

هناك من يقرأ إنهاء المهمات والتعيينات والترقيات التي تمت منذ مجيء الرئيس عبد المجيد تبون باعتبارها تفكيكاً للشبكة التي صنعها قايد صالح⁽⁵⁸⁾ من ذوي الرتب العليا والوسطى طوال فترة حكم بوتفليقة، وكرّسها من دون رقابة عليا في أثناء الحراك. يدعم أصحاب هذا الرأي فرضيتهم بالإشارة إلى أن «رجالاً» قايد صالح يتعرضون لحملة ملاحقة من الرئيس تبون وقائد الأركان شنقريحة؛ ويتعلق الأمر بالفريق عبد القادر لخشم الذي جرى التحقيق معه في إثر هروب قريميط بونويرة، سكرتير قايد صالح السابق، إلى تركيا، والذي تمكنت الحكومة من إعادته⁽⁵⁹⁾، يضاف إليهم العميد غالي بلقصور قائد الدرك الوطني السابق الموجود، بحسب وسائل الإعلام، في إسبانيا حالياً⁽⁶⁰⁾؛ وأخيراً اللواء واسيني بوعزة قائد الأمن الداخلي سابقاً. يشار إلى أن هذا الرباعي (لخشم، بونويرة، بلقصور، بوعزة)، يشكلون ما سماه فريد علييات «إرث» قايد صالح⁽⁶¹⁾؛ ووجه التحالف الذي كان قائماً بينه وبين بوتفليقة قبل آذار/مارس 2019.

لعل الفارق بين استراتيجية تبون وبوتفليقة في إحداث تغييرات نوعية في المؤسسة العسكرية، هو تفضيل تبون تجنب الدعاية المفرطة التي تُصاحب الإقالات الحساسة؛ حيث تحولت إقالة محمد مدين مدير المخابرات السابق إلى بروباغندا سياسية، عملت على إشعالها كوادر جبهة التحرير الوطني ووسائل الإعلام القريبة من محيط الرئيس، الأمر الذي اعتُبر إساءة لسمعة المؤسسات الأمنية. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن الرئيس بوتفليقة اعتمد سياسة التدرج في إعادة هندسة الجيش والمخابرات؛ كانت المرحلة الأولى تحييد جيل كامل من العسكريين المناوئين له وتثبيت شريك قوي له على رأس الجيش، يمكن الاعتماد عليه في إبقاء المؤسسة العسكرية خاضعة له من جهة، وتحويله إلى داعم في المرحلة الثانية التي اصطدم فيها بوتفليقة مع المخابرات من جهة أخرى. إذًا، تبدو إقالات تبون وتغييراته في الجيش مكثفة في فترة قصيرة من الزمن، كما بيّنه الجدول سابقاً، ما يؤشر إلى سعيه لترتيب المؤسسات الأمنية وإعادة هيكلتها.

من الصعب التسليم بوجود حملٍ ضد «شبكة قايد صالح»؛ ذلك أن أهم رجلٍ بعد قائد الأركان في التقليد العسكري الجزائري هو قائد القوات البرية، واعتمد الرئيس تبون على شنقريحة الذي كان يشغل هذا المنصب في فترة قايد صالح. والفرضية الأقرب إلى تفسير هذا السلوك، هو محاولة تبون كسب شرعية سياسية عن طريق بدء «معركة محاربة الفساد» من الجيش، الذي كان طوال فترة حكم بوتفليقة مُحاطاً بقدسية مؤسسية، حيث كانت آليات الرقابة المؤسسية والنقد الإعلامي غير قادرة على النفاذ إليه. يُضاف إلى ذلك أن الرئيس تبون يدين كثيراً في وجوده رئيساً للجمهورية لقايد صالح الذي ضغط عكس توجهات الحراك وبعض أحزاب المعارضة نحو التعجيل في إجراء انتخابات رئاسية. والأهم، إذا نظرنا إلى شكل النظام الجزائري من الخارج في ضوء حراك شباط/فبراير، فسنجد أن تبون وقايد صالح يمثلان، إلى حد ما، ما يمكن تسميته «الجناح الإصلاحية» فيه.

58 ينظر:

Farid Alilat, "Algérie: Comment Tebboune démantèle les réseaux de Gaïd Salah dans l'armée," *Jeune Afrique*, 26/8/2020, accessed on 7/9/2020, at: <https://bit.ly/3bxRenr>

59 لمين شيخي، "مصدر: الرئيس الجزائري أعاد ضابطاً هارباً بمكالمة هاتفية مع أردوغان"، *رويترز*، 2020/8/2، شوهد في 2020/9/10، في: <https://reut.rs/3daTba1>

60 "ما هي فرص التوقيف الدولي لقائد الدرك الجزائري السابق الفارق في الخارج؟"، *القدس العربي*، 2020/8/12، شوهد في 2020/9/10، في: <https://bit.ly/3hlzBbM>

61 Alilat.

خاتمة

تتبعت الدراسة الجيش والسياسة في الجزائر طوال سنوات حكم عبد العزيز بوتفليقة وشهور حراك شباط/فبراير، وصولاً إلى تشريح الوضع بعد تولي عبد المجيد تبون السلطة. نستنتج من العرض السابق أن بوتفليقة خاض معركته ضد الجيش والمخابرات بتدرج، ما مكنه من إيجاد شريكٍ داعمٍ في كل مرة؛ دعمته المخابرات في معركته ضد هيئة الأركان، ودعمته هذه الأخيرة في معركته ضد المخابرات؛ ولا يخوض تبون حالياً المعركة ذاتها التي خاضها بوتفليقة، إنما يخوض معركةً تتعلق بالتغيير الجيلي داخل العسكر ومحاربة الفساد الذي شكل نظام بوتفليقة حاضنة له.

عمل أحمد قايد صالح طوال شهور الحراك على إرجاع الجيش إلى السياسة (على الأقل من وجهة نظر القوى الديمقراطية وقطاع مهم من الرأي العام)، عبر تدخله المباشر والصدامي في الحراك، وضغطه نحو إجراء انتخابات رئاسية؛ لكن هذا الرجوع لا يمكن مقارنته بوضعية الجيش في التسعينيات؛ إذ كان قايد صالح يؤدي دور الزعيم بالمعنى السياسي للكلمة، من دون وجود طموحات سياسية واضحة للرتب العليا والوسطى للجيش. والأهم أن الحراك اختبر «استعداد الجيش للقمع»؛ وبين أن قيادة الجيش تعلمت من تجاربها التاريخية، وتراجعت عن توجيه قدراتها القمعية نحو المجتمع.

رفع الرئيس تبون الضبابية عن جهاز المخابرات؛ وهذه سابقة في التقليد الجزائري، حيث أصبحت المخابرات واضحة البنية والهرمية والقيادة. كما حافظ على الواقع الذي أسسه قايد صالح بإلحاقها بهيئة الأركان. ومن الصعب التسليم بفرضية تفكيك موازين القوى التي وضعها قايد صالح طوال شهور الحراك؛ قد تُفهم الإقالات/ التعيينات باعتبارها تصحيح وضع، حيث لم يكن قايد صالح، وفقاً للدستور، يملك صلاحية التعيين في المناصب الأمنية العليا، كما يمكن فهمها بوصفها تفكيكاً لشبكات الفساد في إطار محاولة الرئيس تبون كسب رصيدٍ كافٍ من الشرعية.

أخيراً، تجدر الإشارة إلى أن التغييرات الجيلية في الجيش المبنية على العمر (الشباب) والترقية (عقداء إلى عمداء وعمداء إلى ألوية)، تكون غير ذات أهمية في حال انفصالها عن الثقافة السياسية الديمقراطية. صحيح أن الجيش طوال فترة بوتفليقة كان بعيداً عن السياسة، مقارنةً بوضعه في التسعينيات، لكنه بقي جزءاً من معادلة السلطة، جنباً إلى جنب مع الرئاسة والحزبين الكبيرين (جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي)، لذا سيكون أمام تبون تحدي الوصول إلى اتفاقٍ على دورٍ محدد للجيش في سياق الانتقال إلى النظام الديمقراطي وتشبيته.

المراجع

العربية

- تلمساني، رشيد. «الجزائر في عهد بوتفليقة: الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية». مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، أوراق كارنيغي. العدد 7 (كانون الثاني/ يناير 2008). في: <http://bit.ly/2Xx3d0u>
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. «أمر رقم 06 - 01، مؤرخ في 28 محرم عام 1427، الموافق 27 [شباط] فبراير سنة 2006، يتضمّن تنفيذ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية». **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**. العدد 11. 2006/2/28. في: <https://bit.ly/2Sz8PTg>
- . «قانون رقم 16 - 01، مؤرخ في 26 جمادى الأولى 1437، الموافق 6 [آذار] مارس سنة 2016، يتضمن التعديل الدستوري». **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**. العدد 14. 2016/3/7. في: <https://bit.ly/2Zu6qgz>
- . «مرسوم رئاسي مؤرخ في 13 جمادى الأولى عام 1441، الموافق 9 جانفي [كانون الثاني/ يناير] 2020، يتضمن تكليف قائد القوات البرية بمهام رئيس الأركان الجيش الوطني بالنيابة». **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**. العدد 3. 2020/1/19. في: <https://bit.ly/3noWBuF>
- . «مرسوم رئاسي مؤرخ في 5 رمضان عام 1441، الموافق 28 [نيسان] أبريل 2020، يتضمن تعيين المدير العام للأمن الداخلي». **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**. العدد 28. 2020/5/6. في: <https://bit.ly/3jHu0hD>
- **الجيش والسياسة في مرحلة التحول الديمقراطي في الوطن العربي**. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019.
- علي، لونيبي. «قراءة للنصوص القانونية الجزائرية المعنية بمكافحة الإرهاب». **مجلة العارف**. السنة 11، العدد 21 (كانون الأول/ ديسمبر 2016).
- غانم، دالية. «الحدّ من التغيير عبر التغيير: ما وراء ديمومة النظام الجزائري». مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2018/5/8. في: <https://bit.ly/3ifl82h>
- . «جهاز الأمن الجزائري أقوى من أي وقتٍ مضى على الرغم من التغييرات». مركز كارنيغي للشرق الأوسط. 2019/9/17. في: <https://bit.ly/35lqMfA>

الأجنبية

- Alilat, Farid. "Algérie: Comment Tebboune démantèle les réseaux de Gaïd Salah dans l'armée." *Jeune Afrique*, 262020/8/. at: <https://bit.ly/3bxRenr>
- Bourrat, Flavien. "L'Armée algérienne: Un État Dans l'État?" *Les Champs de Mars*. vol. 1, no. 23 (2012).
- Le Sueur, James D. *Algeria since 1989: Between Terror and Democracy*. Halifax/Winnipeg: Fernwood Publishing; London/ New York: Zed Books, 2010.



- Sifaoui, Mohamed. *Histoire secrète de L'Algérie indépendante: L'Etat DRS*. Paris: Nouveau Monde Éditions, 2012.
- Stora, Benjamin. *La Guerre invisible: Algérie, années 90*. La Bibliothèque du Citoyen. Paris: Presses de Sciences Po, 2001.
- Volpi, Frédéric. *Islam and Democracy: The Failure of Dialogue in Algeria*. Virginia: Pluto Press, 2003.
- Zoubir, Yahia H. (ed.). *The Politics of Algeria: Domestic Issues and International Relations*. Oxfordshire/ New York: Routledge, 2020.